

Distr.  
GENERAL

A/48/219/Add.1  
E/1993/97/Add.1  
23 August 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية  
العامة  
المجلس  
الاقتصادي  
والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٣

البند ٧ من جدول الأعمال

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون

البند ٩٩ من جدول الأعمال المؤقت\*

العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

تقرير الأمين العام

إضافة

كما ذكر في تقرير الأمين العام عن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (A/48/219-E/1993/97)، تتضمن هذه الإضافة التقرير السنوي المرفوع من اللجنة العلمية والتقنية إلى الأمين العام (انظر المرفق).

\* A/48/150 و Corr.1.

المرفق

التقرير السنوي المرفوع من اللجنة العلمية والتقنية  
الى الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٥ - ١	مقدمة - أولا
٥	١٣ - ٦	البرامج والمشاريع الوطنية للتخفيف من أثر الكوارث - ثانيا
٨	١٧ - ١٤	تنفيذ البرامج ومشاريع البيان العملي الدولية - ثالثا
٩	٢٣ - ١٨	تحليل الفوائد والتكاليف الاقتصادية لاجراءات التخفيف من أثر الكوارث - رابعا
١٢	٢٧ - ٢٤	تنفيذ الاستراتيجية الإعلامية - خامسا
١٣	٣١ - ٢٨	متابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية - سادسا
١٤	٤٣ - ٣٢	المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية - سابعا
١٦	٦٧ - ٤٤	حالة تنفيذ مشاريع البيان العملي الدولية - ثامنا

## أولا - مقدمة

١ - قدمت اللجنة العلمية والتقنية، في تقريرها السنوي الأول المرفوع إلى الأمين العام في عام ١٩٩١ (A/46/266/Add.1-E/1991/106/Add.1)، توصيات محددة تتعلق بأنشطة الحد من الكوارث واقترحت عددا من المبادئ التوجيهية السياسية التي اعتمدها وأيدتها فيما بعد الجمعية العامة في قرارها ١٤٩/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وبعد أن وضعت اللجنة بهذه الطريقة إطارا للعمل المقبل، بما في ذلك الأهداف المحددة التي ينبغي لكل بلد أن يبلغها بحلول عام ٢٠٠٠، فإنها ركزت في عامها الثاني على اضطلاع الهيئات الوطنية فضلا عن المنظمات الدولية والمؤسسات العلمية بوضع استراتيجيات ومشاريع للحد من الكوارث.

٢ - وتعكس المعلومات المقدمة في هذا التقرير أهم أجزاء العمل الذي اضطلعت به اللجنة العلمية والتقنية في غضون الفترة المشمولة بالتقرير عن دورتها الثالثة والرابعة، المعقودتين في جنيف في آذار/مارس ١٩٩٢ وفي نيودلهي في شباط/فبراير ١٩٩٢، على التوالي.

٣ - وفي المتوسط، ازدادت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث في غضون السنوات الـ ٣٠ الماضية ثلاث مرات: فازدادت الخسائر من ٤ بلايين دولار في الستينات، إلى ٧ بلايين دولار في السبعينات وبلغت ١٢ بليوناً من الدولارات في الثمانينات. وفي غضون الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢، استمر ازدياد هذا الاتجاه في الخسائر الناجمة عن الكوارث سوءاً. وبلغت الأضرار العامة ما مجموعه ٤٤ بليوناً من الدولارات على النطاق العالمي، منها ١١ بليون دولار من الخسائر المؤمن ضدها (من ٤٣٤ كارثة) في عام ١٩٩١ وحده. واستمرت الخسائر بمعدل مرتفع في عام ١٩٩٢ عندما أصاب إعصار أندرو فلوريدا ولوزيانا (الولايات المتحدة) وتسبب فيما قيمته ٢٢ بليوناً من الدولارات من الأضرار في غضون بضع ساعات فحسب. وبلغت الخسائر المؤمن ضدها، من هذا المبلغ، ١٦ بليوناً من الدولارات، بينما مثل الانفاق الغوثي الحكومي حوالي ٦ بلايين دولار. وكانت هناك خسائر إضافية لا حصر لها غير مؤمن ضدها.

٤ - وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك وعي متزايد منذ بداية العقد بالصلة بين الآثار الرئيسية للكوارث الطبيعية على التنمية الاقتصادية في كثير من البلدان. وكان هذا التفاعل بين التنمية والبيئة هو موضوع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مؤتمر قمة الأرض) المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢، وكان أحد النواتج الرئيسية له هو اعتماد خطة عمل (جدول أعمال القرن ٢١)<sup>(١)</sup> دعت، في جملة أمور، إلى إدماج تدابير للحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث في التخطيط الانمائي.

٥ - وفي عام ١٩٩٢، وجهت اللجنة اهتمامها للأنشطة ذات الأولوية المحددة في اجتماعها المعقود في آذار/مارس وكان الهدف من معظمها هو المساعدة على بناء القدرات الوطنية لصياغة وتنفيذ استراتيجيات اتقاء الكوارث.

وتضمنت تلك الأولويات ما يلي:

- (أ) وضع نظم لإدارة الجفاف والحد من الخسائر الاقتصادية الناجمة عنه؛
- (ب) إعداد مبادئ توجيهية بشأن التصميم السليم للمباني، ولا سيما الهياكل غير المصممة هندسياً؛
- (ج) تشجيع التقدم في البحوث العلمية والتقنية بوصفها أساساً لإجراءات تخفيف آثار الكوارث، ونشر نتائج البحوث؛
- (د) تنفيذ استراتيجية إعلامية؛
- (هـ) بذل الجهود الترويجية لتنمية الموارد لدعم الأنشطة الوطنية والدولية الرامية إلى تخفيف أثر الكوارث في إطار العقد؛
- (و) إنشاء نظم للقياس الكمي لما يحرز في تقدم في تحقيق أهداف العقد وما يتحقق من فوائد؛
- (ز) الشروع في إجراء تحاليل لاقتصاديات (فوائد وتكاليف) إجراءات تخفيف أثر الكوارث؛
- (ح) المساعدة في وضع وتجميع ونشر مبادئ توجيهية للتقييم الشامل للمخاطر ولطرق رسم الخرائط؛
- (ط) الإسهام في تنمية قواعد البيانات المتعلقة بالكوارث الطبيعية وبنظم الاتقاء وتخفيف الأثر والإنذار والتأهب؛
- (ي) تحديد قنوات وطرق إضافية لزيادة إشراك الأوساط العلمية والتطوع الخاص في تحقيق أهداف العقد، حسبما طلبت الجمعية العامة على وجه التحديد في قرارها ٢٣٦/٤٤؛
- (ك) الإعداد لاستعراض منتصف العقد المقرر إجراؤه في عام ١٩٩٤، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية المقرر عقده في يوكوهاما، اليابان، في أيار/مايو ١٩٩٤.

## ثانيا - البرامج والمشاريع الوطنية للتخفيف من أثر الكوارث

٦ - توضح المعلومات الواردة من اللجان الوطنية بجلاء أن التقدم الذي يجري إحرازه في برامج الحد من الكوارث في البلدان المعرضة للخطر يتسم بالتفاوت الى حد كبير. فقد أنشئت لجان وطنية وجهات تنسيق في ما لا يقل عن ١٠٤ بلدان، بدأ ٣٠ منها فيما يربو مجموعه على ١٠٠ مشروع متصلة بال عقد. ومع هذا، فإن المعدل الفعلي للنشاط في كثير من البلدان مازال منخفضا جدا، ولم يستجب ٣٧ بلدا للمحاولات المتكررة لالتماس معلومات عن برامجها وأنشطتها. ويبدو أن عدم الاستجابة هذا يشير الى أن تلك البلدان لم تتجاوز موافقتها الأولية على أهداف العقد. بيد أن هذه الحالة قد تعكس أيضا عدم توفر معلومات عن أنشطة الحد من الكوارث التي يجري الاضطلاع بها خارج نطاق العقد. وهكذا يتضح أنه من الضروري اتخاذ المزيد من المبادرات لدعم الأنشطة الوطنية المنتظمة، ولاسيما مع مراعاة أنه يجب إشراك عدد كبير من المشاركين من جميع قطاعات المجتمع في كل بلد في التخفيف من أثر الكوارث.

٧ - ويمكن لتعميم المعلومات عن خطط الحد من الكوارث التي جرى بالفعل صياغتها ويجري تنفيذها أن يوفر توجيهات مفيدة لتلك البلدان التي مازالت في المراحل المبكرة. وقد ثبت أن الاجتماعات وحلقات العمل مفيدة بصفة خاصة في تحقيق هذا الغرض. وعلى سبيل المثال، فإن الدورتين الأخيرتين للجنة العلمية والتقنية أتاحتا الفرصة لإجراء الكثير من عمليات تبادل وجهات النظر بين مجموعة متنوعة من البلدان في مختلف مراحل التنمية (على سبيل المثال، اسبانيا، استراليا، بنغلاديش، تونس، جامايكا، سويسرا، الصين، فانواتو، الفلبين، كوستاريكا، كولومبيا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان). وفي أمريكا اللاتينية، أثبتت الاجتماعات وحلقات العمل الإقليمية فعاليتها في الاعتماد على الخبرة المحلية لدى صياغة خطط التخفيف من أثر الكوارث في الوقت الذي شجعت فيه على التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. وبغية تعزيز ما أسفرت عنه هذه الاجتماعات من نتائج، ستشجع الوكالات الإنمائية والمنظمات المالية والمؤسسات دون الإقليمية المعنية بالتخفيف من أثر الكوارث والتنمية الاقتصادية على المشاركة بمزيد من النشاط في المناسبات المقبلة.

## الاستعراضات الوطنية لقابلية التأثر بالكوارث

٨ - كمتابعة لعمل هذه الاجتماعات الإقليمية والمساعدة في إعداد خطط التخفيف من أثر الكوارث الوطنية بوصفها جزءا من عملية التخطيط الوطني العامة، اقترحت اللجنة العلمية والتقنية أن يجري كل بلد مشارك استعراضا متعمقا لقابليته للتأثر بالكوارث، وهو أول أهداف العقد. وستقدم اللجنة، إذا اقتضى الأمر، مساعدة الخبراء لاستكمال الخبرة الفنية في البلد عن طريق المشاركة المباشرة لأعضائها أو موظفين من الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فضلا عن اللجان الوطنية. ومن المنشود أن يمكن إنجاز عمليات الاستعراض الأولية للمعلومات المتاحة في غضون فترة تتراوح من أسبوع الى أسبوعين، مع التركيز على التعرف على الأهداف المحددة للعقد على الصعيد القطري كما اضطلعت بذلك، على سبيل المثال، السلطات الوطنية في كولومبيا. وبالنسبة للمؤتمر العالمي يطلب من كل بلد أن يعد

تقارير وطنية عن التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف العقد الرئيسية الثلاثة وعن الخطط المعدة للنصف الثاني من العقد.

#### الاجراءات الموصى بها

٩ - بالإضافة الى الحاجة الى تقديم دعم سياسي مجددا من الأمين العام والجمعية العامة، حددت اللجنة العلمية والتقنية أيضا عددا من الأنشطة المقرر الاضطلاع بها لتعزيز برامج العقد، وهي:

(أ) على الصعيد الإقليمي، طلب مساعدة أعضاء المجلس الخاص الرفيع المستوى واللجنة العلمية والتقنية لتعبئة جهود البلدان غير النشطة عن طريق إجراء الاستعراضات الوطنية المشار إليها إجمالاً أعلاه فضلا عن طريق الاتصال بالخبراء والشخصيات المعنيين بالتخفيف من أثر الكوارث، على سبيل المثال، البرلمانيين والمسؤولين الحكوميين والعلماء والقطاع الخاص. وعند بذل هذا الجهد يجري التماس دعم المنظمات الإقليمية ومنظمات الأمم المتحدة، بمن فيهم المنسقون المقيمون التابعون للأمم المتحدة:

(ب) إقامة شراكة بين اللجان الوطنية ومنظمات البلدان التي تمر بمختلف مراحل التنمية (كما حدث، على سبيل المثال، فيما تخطط له اللجنة الوطنية الألمانية مع البلدان النامية من أمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا ووسط آسيا؛ والهند مع عدة من جيرانها ومع مركز التخطيط الإنمائي الزراعي؛ وهيئة المساحة الجيولوجية للولايات المتحدة مع بلدان أمريكا اللاتينية). واعترفت اللجنة العلمية والتقنية بأهمية مفهوم "الشركاء في مجال الحد من الكوارث الطبيعية". ويجري صياغة معايير للمساعدة في التعرف على الشراكة الممكنة من أجل مواصلة النظر فيها في الدورة الخامسة للجنة العلمية والتقنية:

(ج) تعيين المزيد من الخبراء الإقليميين دعما للأنشطة الوطنية المتصلة بالعقد وذلك بالتعاون مع جهات التنسيق في إطار العقد والمنظمات الإقليمية أو اللجان الوطنية النشطة تماما كما في حالة الترتيب الحالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي تدعمه السويد:

(د) إحالة المبادئ التوجيهية القائمة بشأن المشاريع الدولية والوطنية ومشاريع البيان العملي الى اللجان الوطنية وجهات التنسيق والمكاتب الميدانية للأمم المتحدة في البلدان النامية من أجل استخدامها في إعداد مقترحات المشاريع:

(هـ) إسداء المشورة بشأن مشاريع وطنية منتقاة والترويج لها كي يتولى المانحون المحتملون رعايتها، حسبما يطلب ذلك:

(و) إعداد طائفة من المبادئ التوجيهية لدورة التقنية المقبلة من أجل تقديمها الى اللجان الوطنية بشأن الأنشطة التي تعتبر ذات أهمية متزايدة لنجاح العقد. وستتصدى تلك الأنشطة بصفة خاصة

لدور اللجان الوطنية في تعريف السياسات الاقتصادية وكيفية مراعاة المساعدة الانمائية والتقنية (الوطنية والدولية) للاحتياجات الأساسية في مجال التخفيف من أثر الكوارث.

#### المسؤوليات القطرية

١٠ - تتسم الصلة بالتخطيط من أجل التنمية المستدامة بأهمية خاصة لأن مدى تعرض بلد ما للأخطار الطبيعية وغيرها من الأخطار يتصل اتصالا مباشرا بحالته الانمائية العامة. وفي كثير من الأحيان تزداد القابلية للتأثر بسبب الأفعال التي يضطلع بها البشر، من قبيل تشييد المساكن في مناطق خطيرة وعدم توفير حماية كافية لهياكل الخدمات الأساسية وتنفيذ المشاريع الانمائية دون إيلاء الاعتبار الكافي لسيناريوهات الكوارث وعواقبها المحتملة بالنسبة للسكان والبيئة المحيطين.

١١ - وينبغي لكل بلد، من أجل حماية نفسه ضد هذه الأخطار المتصاعدة، أن يستعرض قابلية المشاريع الانمائية التي يزمع القيام بها أو الجارية للتأثر كيما تصمم لدعم جهود التخفيف من أثر الكوارث الوطنية بدلا من أن تبطل مفعولها. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي لكل بلد أن يصوغ برنامجا متكاملًا متعدد التخصصات للحد من أثر الأخطار الطبيعية المقبلة عن طريق الاستفادة من الكوارث الماضية وتحقيق الحد الأمثل من الفوائد التي يمكن جنيها من التعاون الدولي.

١٢ - وثمة مثال على ما يمكن تخطيطه وتنفيذه في تلك المجالات فيما يتعلق بالجفاف بصفة خاصة هو التقرير الذي أعده السيد ر.س. أ. جين (مسؤول التنسيق للعقد في الهند) للجنة العلمية والتقنية عن البرنامج الهندي الذي حقق نجاحا باهرا في ادارة الجفاف. ويستند نجاحه الى تنبؤات موسمية يعول عليها عموما اضطلعت بها ادارة الارصاد الجوية الهندية والرصد الدقيق للبارامترات الرئيسية للمياه والزراعة وطائفة من تدابير التدخل المبكر التي جرى التفكير فيها تفكيرا جيدا. وفي حالات الجفاف المبكرة أنفق ما يربو على ٨٠ في المائة من الأموال على التدابير الفوقية ولكن بعد الأخذ بهذا البرنامج وفي حالة الجفاف الشديد جدا التي حدثت في عام ١٩٨٧ أنفق ٩٤ في المائة من الأموال الحكومية على الأنشطة الانمائية وجرى التقليل الى حد كبير من الخسائر الاقتصادية والبشرية.

١٣ - وقد أنتجت وحدة المناخ التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كتيبا لادارة الجفاف يستند جزئيا الى الخبرة الهندية. وقد أخذت اللجنة العلمية والتقنية بعدة خطوات لتشجيع البلدان الأخرى، ولاسيما في افريقيا، على اتباع هذه الاجراءات الفعالة. وسيضطلع بهذا عن طريق الاعلان في "أوقفوا الكوارث" وفي أماكن أخرى واجتماعات إقليمية وحلقة عمل رفيعة المستوى في المؤتمر العالمي في عام ١٩٩٤.

### ثالثا - تنفيذ البرامج ومشاريع البيان العملي الدولية

١٤ - لقد أثار العقد، منذ البداية تماما، اهتماما قويا لدى المنظمات والرابطات العلمية والتقنية الدولية فضلا عن مراكز البحوث الوطنية الراغبة في استخدام مهاراتها في التخفيف من أثر الكوارث. وفي عام ١٩٩٢، استمر تطوير مشاريع البيان العملي الدولية التي كان قد سبق أن اختارتها اللجنة العلمية والتقنية مع وكالات الأمم المتحدة التي شرعت في عدد من المشاريع. وقد دخل بعض هذه المشاريع مرحلة التشغيل حاليا من قبيل ادارة كوارث أخطار الزلازل في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والانذار المحسن بشأن الأعاصير الحلزونية الاستوائية في منطقة جنوب غربي المحيط الهندي (أي جنوب شرقي افريقيا).

١٥ - وتغطي مشاريع البيان العملي مجتمعة في الوقت الحالي مجموعة متنوعة عريضة من التخصصات وكامل نطاق الأخطار ذات الصلة بالعقد تقريبا. وعلى سبيل المثال، فقد كانت المشاركة في برامج التدريب لتحسين قدرة ادارة الكوارث في البلدان الأكثر تعرضا إيجابية الى حد كبير. وكانت هناك أيضا بعض المقترحات المبتكرة لاستخدام التكنولوجيا المتقدمة في مختلف مراحل اتقاء الكوارث والتأهب لها. وعلاوة على ذلك، وحسبما دعت الجمعية العامة الى ذلك في قرارها ٢٣٦/٤٤، فإن عددا من المشاريع قد انبثق عن القطاع الخاص.

١٦ - بيد أن الصورة العامة التي تظهر من المعلومات المقدمة الى اللجنة تشير الى أنه مازالت هناك صعوبات في الحصول على دعم مالي لعدد من مشاريع البيان العملي. ويرجع هذا جزئيا الى عدم وجود اتصال بين وكالات التنمية ومصادر التمويل الأخرى، من ناحية، وبالمؤسسات التي تضع المشاريع من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد، فإن المبادرات التي اتخذها كل من ألمانيا وإيطاليا وصندوق التنمية الأوروبية وهولندا لتقديم التمويل بصورة محددة لمشاريع البيان العملي يشكل تطورا هاما ينبغي أن يحتذى المانحون الآخرون به. وتتاح لدى الأمانة القائمة الكاملة بمشاريع البيان العملي بما في ذلك وصف موجز لها.

١٧ - ومع ازدياد المعرفة بالعقد يجري لفت نظر اللجنة العلمية والتقنية الى المزيد من مقترحات المشاريع كيما تصادق على أنها مشاريع متصلة بالعقد. وبغية حفز مشاركة أكبر عدد ممكن من الوكالات والمنظمات، أيدت اللجنة العلمية والتقنية الترويج لتلك المشاريع التي تلبى المعايير التي سبق أن حددتها اللجنة ووضعت أربع فئات جديدة للمشاريع لأغراض التصنيف وهي:

(أ) مشاريع البيان العملي الدولية: القصد من تلك المشاريع هو توفير أمثلة واضحة للأنشطة التي تدخل ضمن نطاق البرنامج الاطاري للعقد حسبما صادقت عليه اللجنة بالفعل. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المشاريع تحتاج الى تنظيم تشغيلي جيد جدا وهيئات معترف بها:



(ب) المشاريع الدولية والاقليمية: هي تلك المشاريع التي تدخل ضمن نطاق البرنامج الاطاري للتعقد وتسهم في تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف:

(ج) المشاريع الوطنية: وهي تلك المشاريع التي تدخل ضمن نطاق البرنامج الاطاري للتعقد وتسهم في تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف:

(د) مشاريع البيان العملي الوطنية: قد ترغب اللجان الوطنية وجهات التنسيق في تصنيف عدد محدود من المشاريع في هذه الفئة، مع وضع معايير مماثلة لتلك الواردة في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه وأن تخطر بها الأمانة.

#### رابعا - تحليل الفوائد والتكاليف الاقتصادية لاجراءات التخفيف من أثر الكوارث

١٨ - سلمت اللجنة بأهمية توفير تبرير اقتصادي أفضل للاستثمار في مجال الحد من الكوارث، وفي الواقع فإن اجراءات التخفيف من أثر الكوارث تستند عادة الى اعتبارات اقتصادية، ما لم تتخذ أساسا على أسس إنسانية. وهذا يعني أنه من الضروري مقارنة الفوائد الاقتصادية التي يمكن تحقيقها باتخاذ اجراء وقائي ضد الأضرار التي قد تنشأ خلاف ذلك. وبالرغم من أنه يوجد حاليا كثير من تقنيات التخفيف من آثار الكوارث ذات الفاعلية من حيث التكاليف التي جرى استخدامها على نطاق واسع فكثيرا ما يمكن استخدامها في كثير من مناطق العالم التي يزداد تعرضها للكوارث بسبب عدم توفر المعرفة و/أو الموارد. ويترتب على ذلك وجود سياسات غير فعالة لادارة المخاطر مما يعرقل الجهود المبذولة من أجل التنمية المستدامة. وتوجد حاجة الى مزيد من المعلومات لإرشاد المسؤولين الحكوميين والمستثمرين والعاملين في مجال التأمين والمؤسسات المشتركة في التنمية الاقتصادية بأهمية الأخذ بسياسات أكثر كفاءة لادارة المخاطر.

١٩ - وبالرغم من وجود أوجه القصور هذه فإن الوعي بالجوانب الاقتصادية لاجراءات التخفيف من أثر الكوارث قد ازداد في السنوات الأخيرة، ويرجع هذا الى حد كبير الى الخسائر الاقتصادية المتزايدة الناجمة عن الأخطار الطبيعية. وهذه القابلية الاقتصادية الشديدة التأثر تأتي بصورة ملحوظة أساسا من زيادة تركيز السكان والمرافق في المراكز الحضرية وزيادة الانفاق الرأسمالي في كل من البلدان الصناعية والنامية ووجود المزيد من الهياكل الأساسية المعقدة في جميع البلدان. ولذا فقد اكتسبت الاستثمارات المتزايدة في مجال اتقاء الكوارث دعما كبيرا من كثير من القطاعات المشتركة في ادارة المخاطر. ويقدم المستوى المتنامي للخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث، حسبما تفيد تقارير صناعة التأمين، مؤشرا قويا لما يتسم به التصدي لمشكلة الكوارث وشدتها المتزايدة من استعجال.

٢٠ - وتوجد حاجة الى تقدير المخاطر كأساس للقرارات المتخذة بشأن تخصيص الموارد الانمائية أي كيف ومتى ومقدار ما يستثمر في الأنشطة الوقائية. ويجب أن يراعي تقييم المخاطر الظروف المحددة داخل كل بلد وأن يتضمن نطاقا عريضا ذا مغزى للنشاط الاقتصادي المعرض للخطر. وينبغي ادراج كل من الأثر الاقتصادي الفوري والأثر المسقط على النشاط الاقتصادي المتبل.

٢١ - وثمة مثال لكيفية إمكان إدراج هذه الاعتبارات في التخطيط الوطني هو ما جرى الإعراب عنه في بيان صدر عن اللجنة الوطنية التركية للعقد:

"جرى إعداد خطة وطنية بهدف الإبقاء على عمليات تقييم الخسائر الناجمة عن الزلازل عند حوالي ٦,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. ويتطلب تحقيقها في أثناء العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية تخصيص نفقات سنوية للبحث والاستحداث تعادل واحد في المائة من الناتج القومي الإجمالي".

٢٢ - وتوصلت اللجنة العلمية والتقنية، بعد استعراض الحالة الراهنة، إلى الاستنتاجات التالية:

(أ) إن إحصاءات الخسائر الناجمة عن الكوارث يشوبها القصور وتوجد حاجة إلى إجراء دراسات عن تقييم الأضرار الاقتصادية. وتوجد بيانات شتى عن إحصاءات الكوارث ولكنها غير قابلة للمقارنة ولا يمكن التعويل عليها. كما توجد حاجة إلى مصطلحات وتعريف أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثبت مراجع بالدراسات الاقتصادية الحالية سيكون مفيدا بصفة خاصة:

(ب) ينبغي للتقييم الاقتصادي للكوارث أن يتصل بالحالة الاقتصادية في بلدان معينة، لا سيما في حالة البلدان النامية. وقد ذكرت النسب بين الخسارة والناتج القومي الإجمالي أو الدين الوطني بوصفها مؤشرا يصور الأثر الاقتصادي:

(ج) إن الدراسات المتعلقة بالأثر الاقتصادي للكوارث أدوات ضرورية، بالنسبة لمديري الكوارث وصناع القرار ومؤسسات التمويل، من أجل تبرير أهمية إجراءات التخفيف من آثار الكوارث والتأهب لها. وحددت دراسات الحالة بوصفها أفضل وسيلة متاحة لبيان فعالية تكاليف إجراءات التخفيف من أثر الكوارث. بيد أن دراسات الحالة التاريخية وجد أنها غير كافية ولكن جرى النظر في إمكانية إجراء دراسات حالة افتراضية (سيناريوهات):

(د) ينبغي إدماج القطاع الخاص عن كثب في عملية تقييم المخاطر. أما الشركات ذات الاهتمام الخاص بإدارة المخاطر، على سبيل المثال تلك المشتركة في تكنولوجيا الفضاء والمعلومات والتشييد والتأمين والتمويل والسياحة، فيمكن حشد جهودها للمشاركة في العملية الجارية.

٢٢ - وفي ضوء ما ورد أعلاه، حددت اللجنة العلمية والتقنية الأهداف والأنشطة التالية لتشجيع تحليل الجوانب الاقتصادية للكوارث:

(أ) تحسين نوعية قواعد بيانات المعلومات المتصلة بالكوارث، مع التركيز على المصطلحات والتوحيد القياسي والمنهجي وقضايا الوصول إلى تلك القواعد عن طريق عقد حلقات عمل بشأن قواعد البيانات المتعلقة بالخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث. وينبغي لحلقات العمل أن تضم ممثلين للمنظمات المحلية والإقليمية والجامعات؛

(ب) وضع ونشر مبادئ توجيهية لإجراءات تقييم المخاطر كأداة لتقييم الخسائر الاقتصادية في المناطق المعرضة للتأثر بالكوارث، ولا سيما لاستخدامها في تحسين القدرات الوطنية والمحلية على تقييم التعرض للعوامل الاقتصادية. وينبغي تعبئة الأوساط العلمية والاقتصادية لتقييم أحدث ما وصل إليه العلم عن الأثر الاقتصادي للكوارث وعلى المشاركة في صياغة المبادئ التوجيهية. ويمكن اختبار المبادئ التوجيهية بتقييم الأثر المحتمل للأخطار الطبيعية على التنمية الاقتصادية على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية من خلال منظمات إنمائية مناسبة؛

(ج) تحليل الصلة بين التنمية والقابلية للتأثر بالكوارث، ولا سيما كيفية إدراج، على أفضل وجه، عملية تقييم احتمالات وقوع الكوارث واتقائها في التحليل الاقتصادي لتصميم المشاريع. وعقد حلقة عمل عما تشكله المخاطر الطبيعية من تهديد للتنمية المستدامة يشترك فيها ممثلون عن المؤسسات المعنية بالبرامج الإنمائية لوضع توصيات تتعلق بالسياسة العامة وأساليب إدراج عملية تقييم احتمالات وقوع الكوارث في تقييم المشاريع؛

(د) البرهنة على فعالية تكاليف الإجراءات المتخذة للتخفيف من أثر الكوارث، على سبيل المثال عن طريق إجراء دراسات حالة مقارنة لبعض الكوارث الرئيسية. ويمكن أن تدرس، على سبيل المثال، فوائد إجراءات معينة كتدعيم المباني كي تصمد في مواجهة الزلازل والرياح العاتية؛

(هـ) تحليل ممارسة صناعات التأمين؛ على سبيل المثال التماس جهات نظر الخبراء الرئيسيين بشأن خبراتهم وأنشطتهم، ولا سيما بشأن الكيفية التي يمكن بها الاستفادة من برامج التأمين وإعادة التأمين في تشجيع التأهب للكوارث وعن كيفية إدماج السياسات التأمينية لاتقاء الكوارث في البرامج الإنمائية. وإجراء دراسة عن كيفية الاستفادة من ممارسات التأمين بوصفها وسيلة لتوزيع التكاليف وتشجيع التأهب وتحسين إعادة البناء والإنعاش. ويمكن أيضا دراسة دور الحكومات والصناديق المشتركة الإقليمية في توفير آلية تأمين للخسائر المالية. ويمكن نشر استعراض لممارسات التأمين ضد الكوارث الطبيعية.

## خامسا - تنفيذ الاستراتيجية الإعلامية

### أوقفوا الكوارث

٢٤ - نشر حتى تاريخه أحد عشر عددا من الرسالة الإخبارية "أوقفوا الكوارث". وقد ازداد عدد النسخ تدريجيا من ٨٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ نسخة (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)، ويجري دراسة خطط للوصول إلى رقم توزيع مستهدف قدره ٢٠٠٠٠ نسخة حسبما اقترحت اللجنة العلمية والتقنية. وتوزع الرسالة الاخبارية حاليا في ١٧٨ بلدا على اللجان الوطنية للعقد، والوكالات الوطنية المشتركة في إدارة الكوارث، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومعاهد البحث والمؤسسات المالية والمصرفية، وشركات التأمين وغيرها من المهتمين ببرنامج العقد. وتنشر أوسيرفاتوريو فسوفيانو (إيطاليا) الرسالة الإخبارية بالتعاون مع أمانة العقد.

### اليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية وتقديم الدعم للجان الوطنية

٢٥ - استجابة للطلبات الواردة من اللجان الوطنية، أعدت أمانة العقد مجموعات مواد إعلامية تتضمن مجموعة من المنتجات السمعية البصرية ومواد إعلامية ذات صلة جمعت من مصادر أخرى وأرسلت إلى اللجان الوطنية لاستكمال برامجها الإعلامية. وكانت اللجنة العلمية والتقنية قد سبق أن اختارت في وقت مبكر موضوع "الحد من الكوارث الطبيعية من أجل التنمية المستدامة" كي يتفق مع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وذلك كموضوع الاحتفال في عام ١٩٩٢. وأبدت اللجان الوطنية اهتماما نشطا باليوم واغتنت هذه الفرصة للترويج لأهداف العقد وتعبئة الدعم من أجل الاضطلاع بأنشطة الحد من الكوارث. وقد وردت تغذية مرتدة تبعث على التشجيع من اللجان الوطنية التي نظمت برامج احتفال متنوعة وابتكارية. وسيحتفل باليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في عام ١٩٩٣ في إطار موضوع "أوقفوا الكوارث: التركيز على المدارس والمستشفيات".

٢٦ - واعتبر أن حملة إعلامية تركز على الأهداف الثلاثة للعقد تدريجيا ذات أهمية لتعبئة جهود جميع الشركاء في العقد في مسار محدد بوضوح، يمكن من تحقيق نتائج ملموسة بحلول نهاية العقد ويرسي أساسا طيبا للجهود المستمرة في اتجاهات محددة.

٢٧ - وسيطلب، في كل مرحلة من مراحل الحملة، من الأوساط العلمية والمجتمعات المحلية المعرضة للكوارث والحكومات في البلدان النامية والصناعية ووسائط الإعلام وجميع الشركاء الآخرين في العقد أن يسهموا في بلوغ كل هدف يمكن التخطيط له وأيضا قياسه كميا من حيث الإنجاز. وسييسر هذا النهج المركز أيضا من تيسير تعبئة الجهود وتخصيص الأولويات وتوجيه الدعم إلى عدد مختار من المجموعات أو البلدان أو المناطق المعرضة للكوارث التي قد تلتزم المساعدة أو بذل الجهود التعاضدية في كل حالة. وسيضمن النهج المرحلي أيضا أن يجاب عن السؤاليين الأساسيين: من هو الأكثر تعرضا للتأثر بالكوارث

وعلى أي مستوى، على مستويات مختلفة وأن يجري التصدي لهما على التوالي قبل القيام بأية محاولة لنقل المعلومات عن تدابير الحد من الكوارث.

#### سادسا- متابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٢٨ - تضمن إسهام كل من اللجنة العلمية والتقنية وأمانة العقد في الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة الأرض تبادل وجهات النظر مع أمانة المؤتمر فضلا عن التمثيل في الاجتماع الذي تولى رعايته المجلس الدولي للاتحادات العلمية بشأن جدول أعمال تسخير العلم لأغراض البيئة والتنمية حتى القرن الحادي والعشرين الذي عقد لصياغة المتطلبات العلمية للمؤتمر.

٢٩ - جرى التسليم بمفهوم الصلة بين اتقاء الكوارث الطبيعية والتنمية المستدامة وإدراجه في خطة العمل العريضة، جدول أعمال القرن ٢١<sup>(١)</sup>، الذي كان أحد النواتج الرئيسية للمؤتمر.

٣٠ - وفي الوقت الذي يجري فيه تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ستركز أعمال متابعة العقد على أربعة مجالات رئيسية هي:

(أ) لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة التي ستتابع التقدم المحرز بشأن جدول أعمال القرن ٢١؛

(ب) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(٢)</sup>؛

(ج) التفاوض على اتفاقية جديدة بشأن التصحر والجفاف؛

(د) المؤتمر المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في بربادوس، في أيار/مايو ١٩٩٤.

ويحث على الترويج لإجراءات التخفيف من أثر الكوارث في كل مبادرة من هذه المبادرات بالتعاون مع العقد.

٣١ - وأوصت اللجنة العلمية والتقنية في هذه العملية أيضا بإقامة صلات مؤسسية وتعزيزها ولا سيما بين وكالات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية. وجرى تحديد كل من المؤتمر العالمي والرسالة الإخبارية للعقد بوصفهما محفلين لاتخاذ المزيد من الإجراءات ولنشر المعلومات.

سابعا - المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية

٣٢ - استجابة لتوصيات اللجنة العلمية والتقنية، التي أيدها المجلس الخاص الرفيع المستوى للعتد، أيدت الجمعية العامة، في قرارها ١٤٩/٤٦، أيضا عقد مؤتمر عالمي للحد من الكوارث الطبيعية في عام ١٩٩٤ " ... يجمع بين مشاركين ينتمون إلى مجموعة متنوعة واسعة من قطاعات الأنشطة، بما فيها القطاع العلمي والتكنولوجي وقطاعي التجارة والصناعة فضلا عن الجماعات غير الحكومية، ويشكل إسهاما جوهريا في استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار العمل الدولي للعتد".

٣٣ - وبناء على دعوة موجهة من حكومة اليابان، سيعقد المؤتمر في يوكوهاما في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤.

٣٤ - ونظرت اللجنة العلمية والتقنية في أفضل سبل الإعداد للمؤتمر وتنظيمه وتوصلت إلى الخطة التالية:

تتوخى اللجنة العلمية والتقنية أن يكون المؤتمر عنصرا أساسيا من عناصر العملية العامة لتشجيع عمليات التخفيف من أثر الكوارث وتنفيذها خلال العتد. وسيضم جميع العاملين في العتد، بما في ذلك كل الجماعات الوطنية وأيضا الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية بما فيها الرابطات العلمية والتقنية ووسائل الإعلام وقطاعي الصناعة والمالية. وستتضمن أهداف المؤتمر ما يلي:

(أ) استعراض كيفية سير الأنشطة المتصلة بالعتد على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية؛

(ب) تبادل وجهات النظر بشأن كيفية السير في تنفيذ الأنشطة وكيفية وضع الخطط للنصف الثاني من العتد؛

(ج) زيادة وعي المسؤولين الرفيعي المستوى بالتقدم المحرز في سياسات الحد من الكوارث.

٣٥ - وجرى الاتفاق على أن المؤتمر ليس مؤتمر علم وتكنولوجيا فحسب بل يمكن للخبراء العلميين والتقنيين أن يقدموا فيه المعلومات ويسدوا المشورة إلى صناعات السياسة من الدول المشاركة.

٣٦ - ويتوقع أن مجرد الإعلان عن المؤتمر سيحفز على القيام بمزيد من الأنشطة ذات الأهمية للعتد. وبالإضافة إلى ذلك فإنه سيشتجع على عقد الاجتماعات التحضيرية الأساسية، الإقليمية والدولية على حد سواء، ذات الصلة بالمؤتمر.

٣٧ - وقد بدأت بالفعل العملية التحضيرية بتكوين اللجنة التحضيرية للمؤتمر وبتخاذ قرار بأن يطلب من جميع المنظمات المشتركة أن تقدم تقارير خطية قبل الاجتماع بوقت كاف. وقد يصدر أيضا تكليف بإعداد "ورقات مواقف" كي تناقش في المؤتمر.

٣٨ - وسيطلب من جميع اللجان الوطنية أو جهات التنسيق أن تقدم تقاريرها الخطية بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ لإدراجها في موجز. ومن المهم أن يسبق هذه المرحلة عمليات وطنية لتقييم الأضرار وعند اجتماعات وطنية وإقليمية يستعرض فيها التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف العقد وتناقش فيها الخطط الموضوعية لاتخاذ تدابير مقبلة، بما في ذلك التعاون الدولي. وينبغي للجماعات العلمية والتقنية أن تشارك مشاركة تامة في ذلك.

٣٩ - وتشدد اللجنة العلمية والتقنية على أهمية هذه العملية التي قد تكون حاسمة كالمؤتمر نفسه، ولا سيما على الصعيد الوطني، والتي يمكن بموجبها استعراض أهداف العقد والتقدم المحرز نحو بلوغها بطريقة منظمة. ولتحقيق هذا الغرض تعد الأمانة نموذجا يتضمن مبادئ توجيهية لإعداد التقارير الوطنية. وسترسل أيضا اختبارات بشأن شكل ومحتوى التقرير الموجز بغية تشجيع الاتساق في تقديم التقارير.

٤٠ - وستوجه الدعوة رسميا إلى جميع الدول لحضور المؤتمر. وسترسل دعوات إضافية إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات المالية على نطاق العالم.

٤١ - وسيتصدى المؤتمر، بالإضافة إلى الاجتماعات الإقليمية، لستة مواضيع رئيسية على النحو التالي:

(أ) تكاليف تدابير التخفيف من أثر الكوارث والفوائد التي تعود منها؛

(ب) المباني الأكثر سلامة؛

(ج) إدارة الجفاف؛

(د) نظم الإنذار والتأهب؛

(هـ) التأثير المتبادل بين الكوارث الطبيعية والتكنولوجية؛

(و) قابلية المجتمعات المحلية والجماعات الخاصة للتأثر.

٤٢ - وينبغي أن يتصل المؤتمر اتصالاً محددًا بمؤتمر ريو والأنشطة ذات الصلة التي أعقبته. وعلى سبيل المثال، قد يطلب من مؤتمر بربادوس المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية النامية المقرر عقده في نيسان/أبريل ١٩٩٤ أن يقدم تقريراً إلى المؤتمر.

٤٣ - وينبغي توجيه دعوات للمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية تورّد فيها إجمالاً الدور الهام الذي قد تقوم به في المؤتمر.

### ثامنا - حالة تنفيذ مشاريع البيان العملي الدولية

#### ألف - الأعاصير الحلزونية الاستوائية

- ١ - الكوارث الناجمة عن الأعاصير الحلزونية الاستوائية - المجلس الدولي للاتحادات العلمية/المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
  - ٤٤ - كان أحد الأحداث الرئيسية في عام ١٩٩٢ هو عقد الندوة المشتركة بين المجلس الدولي للاتحادات العلمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمعنية بالكوارث الناجمة عن الأعاصير الحلزونية الاستوائية في بيجين في الفترة من ١١ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر بمشاركة ٥٠ من الخبراء الرئيسيين في الميدان. وقد أحرز هذا المشروع تقدماً ذا شأن: فقد وضع نظام للرصد الفضائي AEROSONDE يتسم بفاعلية التكاليف، يتألف من طائرات وسواتل غير مأهولة. وسيحسن هذا التطور من نظم الإنذار بالأخطار المتصلة بالمناخ.
- ٢ - نظام الإنذار بالأعاصير الحلزونية الاستوائية المخصص لمنطقة جنوب غربي المحيط الهندي - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
  - ٤٥ - يعنى هذا المشروع بنقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية. أما وثيقة المشروع التي قدمتها لجنة المحيط الهندي إلى صندوق التنمية للجماعة الأوروبية فقد وافق عليها الصندوق وحكومات بلدان منطقة جنوب غربي المحيط الهندي وخصص للمشروع من الأموال ما يبلغ ٥ ملايين وحدة نقدية أوروبية.

#### باء - أخطار البراكين

- ١ - الحد من الكوارث البركانية في التسعينات - المجلس الدولي للاتحادات العلمية
  - ٤٦ - يجري تنفيذ هذا المشروع عن طريق الرابطة الدولية لعلوم البراكين وكيمياء باطن الأرض التي اختارت سبعة براكين تنطوي على أخطار متزايدة وجعلتها محورا لأنشطتها البرنامجية. وحتى الآن يجري رصد ستة براكين. وذكر إثر ثوران بركان جبل غاليراس (كولومبيا)، وهو أحد البراكين المستهدفة، كدليل على أهمية هذا المشروع.



٢ - النظام الدولي النقال للإنذار المبكر بثوران البراكين - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٤٧ - تتولى اليونسكو والمنظمة العالمية للمرصد البركانية رعاية هذا البرنامج حاليا. وفي أيار/مايو ١٩٩٢ زارت بعثة لليونسكو أمريكا الوسطى بهدف تحقيق التعاون في رصد البراكين بالاشتراك مع معهد فيزياء الأرض وذلك بإنشاء مرفق لتحليل الغازات البركانية وشبكة الزلازل مزودة بمعدات نقالة لرسم الزلازل.

جيم - أخطار الزلازل

١ - أخطار الزلازل - برنامج تقييم أخطار الاهتزازات العالمية - المجلس الدولي للاتحادات العلمية  
٤٨ - عقد الاجتماع التخطيطي للبرنامج في حزيران/يونيه ١٩٩٢ وحضره ٧٠ مشاركا يمثلون البلدان أو الرابطات المعنية بعلم الزلازل والجيولوجيا. ويتضمن تنفيذ المشروع إنشاء تسعة مراكز إقليمية لتقييم الأخطار.

٢ - إدارة كوارث أخطار الزلازل في منطقة البحر الأبيض المتوسط - إدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة

٤٩ - أنجزت المرحلة الأولى بنشر وقائع جلسات ثلاث حلقات عمل مع التطبيقات العملية في مجال تخفيف أثر أخطار الزلازل في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٣ - التقليل من التعرض للزلازل - الرابطة الدولية للهزات الأرضية وفيزياء باطن الأرض  
٥٠ - يدار هذا المشروع من أمانة في بيجين حيث يجري إعداد قاعدة بيانات عن أنشطة الرابطة الدولية للهزات الأرضية وفيزياء باطن الأرض. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، استضافت الأمانة أيضا المؤتمر الدولي الثاني المعني بالزلازل القارية. أما الاتصالات الأخرى التي تجري مع المعهد الدولي لعلم الزلازل وهندسة الزلازل في اليابان وفي المركز الدولي للفيزياء النظرية في إيطاليا فتساعد على تشجيع أنشطة التثقيف والتدريب.

دال - أخطار الجفاف

تقييم أخطار الجفاف والكوارث الناجمة عن المجاعة ونظم الأغذية القابلة للتأثر - المجلس الدولي للاتحادات العلمية

٥١ - تقدم ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة الدعم المالي لتنفيذ هذا المشروع. وسيجري تنفيذ ثلاث مشاريع تجريبية (الاستراتيجيات الشعبية لمواجهة الصعاب، الإنذار المبكر بالمجاعات، السياسات الإنمائية ذات الصلة).

هـ - نظم المعلومات

- ١ - إحصاءات الكوارث؛ قاعدة بيانات تاريخ الكوارث - إدارة الشؤون الإنسانية
  - ٥٢ - أعدت قاعدة بيانات تجريبية بمساعدة تقنية مقدمة من اليابان. ويجري الآن تنفيذ النظام بالبيانات.
  - ٢ - إنشاء شبكة لقواعد البيانات؛ نظام معلومات لإدارة الكوارث قفريا - إدارة الشؤون الإنسانية
  - ٥٣ - يجري تصميم هيكل لإحدى الشبكات.
  - ٣ - المشروع المشترك بين العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث والمعني بالمصطلحات المتعلقة بالكوارث - إدارة الشؤون الإنسانية/العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية
  - ٥٤ - نشر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث وأمانة العقد، بمساعدة من اللجان الوطنية للعقد في كولومبيا وتشيكوسلوفاكيا السابقة وفرنسا وسويسرا، مسردا للمصطلحات الأساسية المتصلة بإدارة الكوارث.
- واو - التثقيف والبحث والتدريب
- ١ - برنامج التدريب على إدارة الكوارث - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/إدارة الشؤون الإنسانية
  - ٥٥ - أنجزت حلقات عمل قطرية في ١٨ بلدا وخمس دورات إقليمية. وقدمت مواد التدريب إلى ما يربو على ١٠٠ بلد.
  - ٢ - مواد التدريب اللازمة للحد من الكوارث الطبيعية - اليونسكو
  - ٥٦ - في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، قدمت مواد تدريب على الحد من الكوارث تركز على الزلازل والفيضانات إلى موظفي الخدمة المدنية والمنظمات غير الحكومية. وتدعم هولندا هذا المشروع بأموال استثنائية.
  - ٣ - المشروع التثقيفي "حلقة دراسية جواله" - الاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية
  - ٥٧ - يهدف هذا المشروع إلى نشر تكنولوجيا التخفيف من أثر الكوارث. وستعقد الحلقة الدراسية الأولى في منطقة البحر الكاريبي.

### زاي - تقدير المخاطر والإجراءات الوقائية

- ١ - تقدير المخاطر الشامل - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
  - ٥٨ - يهدف هذا المشروع إلى الترويج لاتباع نهج شامل إزاء تقييم المخاطر وتعزيز فعالية الجهود المبذولة للتخفيف من أثر الكوارث. وفي آذار/مارس ١٩٩٢، دعت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية إلى عقد اجتماع للخبراء وممثلي المنظمات الدولية لوضع خطط لتنفيذ هذا المشروع.
- ٢ - تصميم الهياكل الكفيلة بالصمود في مواجهة الزلازل وأو الرياح العاتية - اتحاد الرباطات التقنية الدولية/الاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية
  - ٥٩ - سيقتراح هذا المشروع وضع تصميم مستصوب لهياكل يمكنها الصمود في مواجهة الزلازل وأخطار الرياح.
- ٣ - برنامج لتبادل التكنولوجيا في مجال الكوارث الطبيعية - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
  - ٦٠ - الهدف من هذا المشروع هو تحديد وتيسير نقل التكنولوجيا لاستخدامها في الحد من أثر الأخطار.
- ٤ - إعادة تكييف مساكن الطوب اللبن القائمة بما يكفل الحد من آثار الزلازل - المركز الإقليمي للهزات الأرضية لأمريكا اللاتينية
  - ٦١ - ينطوي هذا المشروع، في جملة أمور، على اختبار مواد البناء فضلا عن الهياكل المبنية بالطوب اللبن على نطاق واسع بغية التأكد من مقاومتها لحركة الهزات الأرضية. وتقدم ألمانيا الدعم المالي لهذا المشروع.

### حاء - الصحة العامة

- ١ - تعزيز التأهب للكوارث وإدارتها في قطاع الصحة في اندونيسيا - منظمة الصحة العالمية
  - ٦٢ - أوفدت عدة بعثات إلى اندونيسيا لتخطيط التنفيذ بهدف توفير الدعم التقني للبحوث في مجال الأوبئة والتخطيط في المستشفيات لحالات الكوارث وغيرها.
- ٢ - رسم خرائط للتأهب والاستجابة الصحية في حالات الطوارئ في افريقيا - منظمة الصحة العالمية
  - ٦٣ - يهدف المشروع إلى تحديد المناطق المعرضة للمخاطر الصحية في افريقيا. ويجري تجميع كتيب لرسم خرائط للمخاطر كيما يستخدم على الصعيد المجتمعي.

٢ - تحسين الإشراف الصحي لزيادة فعالية الاستجابة للكوارث - منظمة الصحة العالمية  
٦٤ - يضع المشروع تدابير للاستجابة بمزيد من الفعالية للكوارث في مجال الصحة العامة، مع التركيز على التهاب السحائي للمخ والنخاع الشوكي.

٤ - التخفيف من آثار الكوارث في مرافق المستشفيات في أمريكا اللاتينية - منظمة الصحة العالمية  
٦٥ - نشر كتيب "مبادئ توجيهية للتخفيف من أثر الكوارث للمستشفيات وغيرها من مرافق الرعاية الصحية في منطقة البحر الكاريبي" ويعتزم إصدار ترجمة أسبانية له. وستتاح مجموعة مواد تدريب باللغة الأسبانية في مطلع عام ١٩٩٣.

طاء - المراكز الدولية للبحث والتدريب في مجال التخفيف من المخاطر

تجرى دراسة استقصائية في المغرب، بالتعاون مع وكالة التطبيق العلمي والتكنولوجي - تكنوبوليس (إيطاليا)، لإنشاء مركز دولي.

ياء - المدن الكبرى

١ - عدم الاستقرار العمراني للمدن الكبرى - الوكالة الدولية للجيولوجيا الهندسية/الاتحاد الدولي للعلوم الجيولوجية  
٦٦ - تجري دراسة لوس انجلوس، ولاباس، وموسكو، وطوكيو بوصفها مدنا يستهدفها البحث.

٢ - حماية وتشبيد المدن الكبرى - اتحاد الرابطة التقنية الدولية/الاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية  
٦٧ - ينطوي هذا المشروع على جمع معلومات عن كارثتين رئيسيتين نجمتا عن الفيضانات المحلية في جنوبي فرنسا في عام ١٩٩٢ بغية وضع نماذج للكوارث في المدن الكبرى.

#### الحواشي

(١) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8) المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٢) انظر A/AC.237/18 (Part.II)/Add.1 و Corr.1.

-----